انسحاب مرشح من انتخابات غرفة دمشق ليصبح عدد المرشحين ٣٢

عضو في غرفة تجارة دمشق لـ«الوطن»: نتمنى أن تكون الانتخابات للدورة الحالية إلكترونية وورقية معاً ونستبعد حدوث حالات غش

رامز محفوظ

كشف عضو في مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق في تصريح لـ«الوطن» عن انسحاب مرشح من انتخابات غرفة تجارة دمشق التي من المقرر أن تقام يوم الخميس القادم ليصبح بذلك عدد المرشحين للانتخابات ٣٢ مرشحاً بدلاً من ٣٣ مرشحاً سيتنافسون على ١٢ مقعداً لمجلس الإدارة.

وأشار إلى أن عدد الذين يحق لهم الانتخاب بلغ ٢٥٠٠ من الشريحة الأولى التي تضم تجاراً من الدرجة الممتازة والأولى والثانية و١٩٠٠ من الشريحة الثانية التي تضم الدرجتين الثالثة والرابعة.

وحول التحضيرات للانتخابات بين عضو مجلس إدارة الغرفة أن غرفة تجارة دمشق ستبدأ اعتباراً من اليوم بتأمين التجهيزات اللازمة من خيم وسواها وتأمين مداخل للدخول والخروج ومن المقرر أن تقام يوم الأربعاء جلسة انتخابية تجريبية كاملة تعتبر بمنزلة الانتخابات الحقيقية يتم خلالها تجريب التجهيزات اللازمة للعملية الانتخابية بشكل كامل.

وبالنسبة للانتخابات الإلكترونية ورضا المرشحين عن هذه التجربة لفت إلى أنها تجربة جديدة وهي تعتبر بمنزلة بارقة أمل لإعطاء كل ذي حق حقه، لكننا كنا نتمنى أن يتم إتاحة الانتخاب الإلكتروني والورقي معاً وليس إلكترونياً فقط وخصوصاً أن المرسوم رقم ٨ الخاص بتضمن نصاً قانونياً يتضمن بأنه يحق للمرشح الاعتراض ويدرس الاعتراض لكن باعتبار أن الانتخابات أصبحت إلكترونية فقط ألغي حق الاعتراض للمرشح.

وأشار إلى أنه إذا تم اعتماد الانتخابات الإلكترونية إضافة إلى الورقية في هذه الدورة ولوحظ أن تجربة الانتخاب الإلكتروني نجحت هذه الدورة ولم نواجه أي عوائق حينها فسوف يتم اعتماد الانتخاب إلكترونياً بشكل كامل خلال الدورة القادمة.

واستبعد عضو مجلس إدارة الغرفة أن تكون هناك حالات غش وتزوير في الانتخابات الالكترونية باعتبار أن وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك أخذت كامل الإجراءات والاحتياطات اللازمة لعدم حدوث حالات غش وتزوير.

وعن المكاسب التي يحققها عضو مجلس إدارة غرفة التجارة بين أنه ليس هناك أي مكاسب مادية يحصل عليها المنتخب لعضوية مجلس إدارة غرفة التجارة ولا يحصل على تعويض أو راتب شهري وليس هناك أي ميزات يحصل عليها إنما مسؤوليته نقل هموم التجار وزيادة التواصل بين قطاع الأعمال والحكومة ونقل كل ما يقترحه التجار من الهيئة العامة وسواها للحكومة والمساهمة بكل ما تصدره الحكومة من تشريعات وغيرها، والعمل على ردم أي فجوة تعوق العمل التجاري من خلال التواصل مع الحكومة، مشيراً إلى أن مجلس إدارة الغرفة يسهم في إدارة الغرفة وأعمالها يومياً وشهرياً وسنوياً وهو ممثل لعدد من التجار من أجل إدارة مهام الغرفة حسبما ينص عليه القانون رقم ٨.

وختم بالقول: إن زيادة عدد غرف التجارة التي نجح مرشحوها بالتزكية هذه الدورة وعدم الإقبال على الترشح بعكس الدورات السابقة سببها الإحباط لدى نسبة من التجار نتيجة عدم قدرة المجالس السابقة على حل مشكلات التجار وعدم رغبة الحكومة بإيجاد حل للهموم والمشكلات والعوائق التي تمس القطاع التجاري، لافتاً إلى أن المشكلات التي يعاني منها القطاع التجاري كثيرة وهناك بعض المشكلات تتم المطالبة بحلها منذ أكثر من عام ولم تعالج حتى تاريخه مثل فرض عقوبة الحبس للتاجر وفقاً للقانون رقم ٨ الخاص بحماية المستهلك.

سوق تأجير السيارات ناشط بلا ضابط!!

«حماية المستهلك» لـ«الوطن»: ضرورة ضبط عملية التأجير بعقود أسوة بتأجير العقارات

راما العلاف

تحافظ أسعار السيارات على ارتفاعها، إذ تتراوح أسعار بيع السيارات الأكثر طلباً ما بين ٧٥ مليوناً وتتجاوز الـ٤ مليارات حسب سنة الصنع والموديل، ويبدأ سعر سيارة شيري ٧٥ مليون ليرة، وهونداي فيرنا تتراوح بين ١٧٥ لـ٢٢٥ مليوناً، كيا ريو (٢٠١١) تبدأ من ٢٠٠ لـ٢٠٥– ٢٦٠ مليوناً، وكيا سيراتو فورتي تتراوح بين ٣٥٠– ٤٠٠ مليون ليرة، وفيما يخص السيارات من إصدار ٢٠٢٠ وما فوق فأغلبها تسجل أسعاراً تفوق الـ٤ مليارات ليرة.

كما أن بدلات الإيجار لم تكن أرحم على جيوب المضطرين، حيث تتراوح أسعار السيارات الأكثر طلباً بين ٨ ملايين وتصل لعشرات الملايين شهرياً حسب نوع السيارة وسنة الإصدار، إذ تقدر أجرة سيارة من نوع كيا فورتي سنة إصدار ٢٠١٠ بعشرة ملايين ليرة وذلك لشهر واحد فقط، أما كيا ريو ٢٠١٠ وهونداي فيرنا ٢٠٠٧ فتبلغ أجرتها شهرياً ٨ ملايين ليرة سورية، ويتم ذلك في الأغلب عقد مبرم بين المؤجر والمستأجر غير مصدق وسندات أمانة مفتوحة لمصلحة المؤجر يمليها بما يشاء عندما يشاء، في ظل عدم وجود آليات وضوابط واضحة تنظم عمل الأفراد العاملين في هذا المجال أو المكاتب حتى.

نائب رئيس جمعية حماية المستهلك ماهر الأزعط أوضح في حديثه لـ«الوطن» عدم وجود أي نظم تضبط تأجير السيارات إنما يعمل على تأجيرها سماسرة ومكاتب معظمها غير مرخص مقدراً نسبة مكاتب تأجير وبيع السيارات المرخصة بـ١ بالمئة من مجمل السوق، وذلك لقاء عقد غير نظامي وسندات أمانة مفتوحة، وهذا مخالف للقانون ويضمن حق المؤجر فقط، بلجأ لهم المغتربون غالباً إذ إن السياح يتعاملون مع مجموعات سياحية تؤمن لهم التنقل والسيارات والسكن وما إلى ذلك إنما المغتربون هم أكثر حاجة لاستئجار السيارات.

وطالب نائب رئيس جمعية حماية المستهلك الجهات المعنية بضبط عملية تأجير السيارات أسوة بتأجير العقارات وذلك لجهة حماية أمن وسلامة المواطنين وحفظ حقوق المؤجر والمستأجر، وأسوة ببقية الدول، إذ توجد شركات ومكاتب مرخصة أصولاً تعمل ضمن ضوابط محددة يتم ربط بياناتها بوزارة الداخلية بحيث يتم عند تأجير السيارة إعلامها مباشرة ببيانات المستأجر وتاريخ وساعة العقد ما يحفظ حق المؤجر والمستأجر ويحدد المسؤوليات المترتبة لاحقاً.

ولفت الأزعط إلى وجود العديد من الحوادث والجرائم كالخطف والسرقة والتهريب جرت بسيارات مستأجرة تحمل عواقبها المؤجر نتيجة هرب المستأجر إلى خارج القطر أو توريه عن الأنظار.

من جانبه بيّن الخبير الاقتصادي الدكتور محمد كوسا في حديثه لـ«الوطن» أسباب ارتفاع أسعار بيع وتأجير السيارات لارتفاع الطلب مقابل قلة العرض لأسباب تتعلق بوقف استيراد السيارات إضافة إلى تدني مستوى الدخل والأجور مما دفع شريحة كبيرة من المواطنين للبحث عن أكثر من عمل بالتالي فإن العمل على السيارات الخاصة لنقل الأفراد والبضائع فرصة مربحة وتحقق مردوداً مادياً سريعاً ما دفعهم لاستئجار السيارات في حال عدم القدرة على الشراء وزاد الطلب على السيارات.

وأشار إلى أن السيارات تقسم لنوعين منها للاستثمار والدخل ومنها للاستخدام الشخصي وتتباين أسعارها وفقاً لعدة معايير منها بلد الصنع اليابان أو الصين أو كوريا إضافة إلى الاستهلاك والمصروفات اللازمة والقيمة والمكانة الاجتماعية وغيرها من العوامل المؤثرة بالسعر.

ولفت إلى أن مسألة توزيع الدعم ورفعه عن السيارات الحديثة نوعاً ما ساهم برفع أسعار السيارات القديمة أو بمعنى آخر التي يشملها الدعم حتى الآن ومن الملاحظ وجود عبارة «معها بطاقة تكامل» ضمن إعلانات بيع أو تأجير السيارات كقيمة مضافة أو ميزة للسيارة ما دفع العديد من المواطنين إلى بيع سياراتهم غير المشمولة بالدعم واستبدالها بالسيارات المدعومة عبر الشراء أو الاستئجار.

ونوه كوسا بضرورة ضبط عملية تأجير السيارات لحفظ وضمان حقوق المواطنين وأيضاً لكونها مصدراً لرفد خزينة الدولة في حال قوننتها وتحصيل الضرائب المستحقة عليها وفق القانون، معتبراً أن فتح باب استيراد السيارات سيساهم بخفض أسعار السيارات محلياً بنسبة جيدة إلى جانب دخول السيارات الكهربائية.

بآجل ٤ سنوات وبنطاق مستهدف بقيمة ١٥٠ مليار ليرة

المالية تعلن عن المزاد الخامس للأوراق المالية للعام الحالي

الوطن

أعلنت وزارة المالية عن المزاد الخامس للأوراق المالية الحكومية لعام ٢٠٢٤، لإصدار سندات خزينة بآجل ٤ سنوات وبنطاق مستهدف بقيمة ١٥٠ مليار ليرة سورية.

وأوضحت في بيان لها أن المزاد يقام يوم الإثنين ٢٠٢٤/١٠/٧، ليكون تاريخ التسوية ٢٠٢٤/١٠/١٦.

ونوه بأنه يحق للمصارف العاملة الخاصة والعامة ولشركات الوساطة المالية المؤهلة المشاركة في المزاد بشكل مباشر، كما يحق للأفراد الطبيعيين والاعتباريين المشاركة من خلال فتح حساب لدى أي من شركات الوساطة المالية أو لدى أي من المصارف العاملة المؤهلة للاكتتاب على هذه السندات أيضاً.

علماً بأن تداول هذه الورقة المالية متاح في سوق دمشق للأوراق المالية، ما يعطيها ميزة السيولة، بالإضافة للاستفادة من الفوائد التي سيتم منحها نصف سنوياً بنسبة فائدة ستتحدد بناءً على العروض المقدمة والتي سيعلن عنها بعد انتهاء أعمال الاكتتاب.

يأتي هذا الإصدار ضمن موعده في روزنامة مزادات الأوراق المالية الحكومية لعام ٢٠٢٤.

وأنهت وزارة المالية إجراءات المزاد الرابع للأوراق المالية الحكومية لعام ٢٠٢٤ للاكتتاب على سندات خزينة وأنه تم وفق ما هو مخطط له ومعلن ضمن روزنامة الأوراق المالية الحكومية لعام ٢٠٢٤، والتي حددت موعد ٢٠٢٤/٨/٥ لإصدار سندات خزينة بآجل /٥/ سنوات وبنطاق إصدار مستهدف بقيمة /٢٥٠/ مليار ليرة سورية، علماً أن القيمة الاسمية للسند الواحد تبلغ /٢/ مليون ليرة سورية.

حيث تم قبول /٩/ عروض مقدمة للاكتتاب على السندات المصدرة، وقد بلغ معدل العائد المرجح للسندات المخصصة ٩,٨٩ بالمئة من القيمة الاسمية للسند توزع بشكل نصف سنوي لحملة السندات في حينه، علماً أن موعد التسوية سيكون في ٢٠٢٤/٨/١٣ وهو موعد تحويل الأموال من حسابات العارضين الفائزين بالمزاد إلى حساب الأوراق المالية الحكومية المفتوح لوزارة المالية لدى مصرف سورية المركزي، وتستحق هذه الأوراق بتاريخ ٢٠٢٩/٨/١٣.

وتوضح وزارة المالية أن هذه الورقة المالية الحكومية قابلة للتداول في سوق دمشق للأوراق المالية أي يسمح ببيعها وشرائها في سوق دمشق للأوراق المالية وفق نظام تسجيل وإيداع وتداول سندات الخزينة في سوق دمشق للأوراق المالية رقم ١٦٢٢ لعام ٢٠٢٢.

وتمت إجراءات المزاد وفقاً للدليل الإجرائي للمرسوم ٦٠ لعام ٢٠٠٧ الناظم لإصدار الأوراق المالية الحكومية في سورية.

تجارة «المستعمل».. أسعاره رخيصة وجودته متدنية

عربش لـ«الوطن»: انتعاش أسواق المستعملة يدل على فقر المواطن وتدني قدرته الشرائية

جلنار العلي

تتجه أنظار الكثير من المواطنين نحو أسواق ومحال البضائع المستعملة في الكثير من المرات التي يقررون فيها شراء مستلزماتهم، ويرون في هذه الأسواق ملاذاً لهم لكون بضائعها أقل سعراً من البضائع الجديدة.

وبالطبع لا يقتصر الحديث هنا عن ملابس «البالة» فقط والتي طال الحديث عنها وعن مصدرها في السابق وتأثيرها الاقتصادي وغير ذلك، وإنما ينسحب الأمر على أصناف أخرى كالكهربائيات والموبايلات وقطع تبديل السيارات وحتى مواد البناء، هذا الرواج والإقبال الكبير يدفع لطرح تساؤلات عن الأسباب التي أنعشت هذه الأسواق وعن تأثيرها في الاقتصاد بالمجمل، والجدير ذكره أن تجارة المواد المستعملة ليست حكراً على السوق السورية، وإنما هي موجودة في الكثير من دول العالم، حيث تشير بعض الإحصائيات إلى أنها شهدت نمواً خلال العام الماضي بنحو ٨٠ بالمئة، فيما توقعت الكثير من المنصات الاقتصادية أن تنمو في نهاية العام الحالي بنحو ١٠٠ بالمئة ليصل حجم السوق إلى ٢٤٥ مليار دولار، كما أشارت البيانات إلى أن العام الماضي شهد وجود نحو ١٥٠ علامة تجارية لديها قنوات إعادة بيع في منصات التجارة الإلكترونية الخاصة بها، مقارنة بـ٣٦ علامة تجارية فقط في عام ٢٠٢١.

وبالعودة إلى الحالة السورية، اعتبر الأستاذ في كلية الاقتصاد بجامعة دمشق الدكتور شفيق عربش في تصريح لـ«الوطن» أن انتعاش أسواق البضائع المستعملة وفي سياق متصل، وحول الفرق بين سورية وما هو موجود في الدول الأخرى، بيّن عربش أن الأسواق السورية تحتوي على مواد مستعملة ولكنها مستهلَكة بشكل كبير فإذا لم تنعدم الحالة الفنية للقطعة بنسبة ٩٠ بالمئة لا يتم بيعها، ولكن في الدول الأخرى، ونتيجة ارتفاع نسبة الطبقة الفنية وما فوق بنصف عمر وبسعر أقل نظراً لانخفاض دخله وقدرته الشرائية، ومع ذلك يعجز الكثير من المواطنين عن الشراء من هذه البضائع المستعملة لأنها لا تزال تفوق إمكانياتهم المادية.

• تاجر لـ«الوطن»: تنتعش بسبب إجراءات الاستيراد المعقدة

• الأزعط: وصلتنا شكاوى غش وبعض هذه المواد مسروقة!!

ومن جهة أخرى، أكد عضو في غرفة تجارة دمشق بتصريح لـ«الوطن» أن السلع المستعملة تقسم إلى نوعين: معمّرة وغير معمّرة، فالنوع الأول يقصد به السلع المستعملة ولكن لا يزال عمرها الاستهلاكي طويلاً رغم قدم الموديل أو القياس وغير ذلك، أما النوع الثاني فيكون له عمر محدد لا يجوز استخدامه لفترة تزيد عن عمره الاستهلاكي المحدد كقطع تبديل السيارات على سبيل المثال، مشيراً إلى أن القوة الشرائية تلعب دوراً كبيراً في مدى الإقبال على شراء البضائع المستعملة، إضافة إلى وجود السلعة من عدمه، فمثلاً يضطر المواطن للتوجه لشراء سيارات مستعملة نتيجة عدم وجود سيارات جديدة، وتفتقد الأسواق للكثير من المنتجات الجديدة إما لإجراءات الاستيراد المعقدة والتمويل أو نتيجة تطبيق سياسة ترشيد الاستيراد.

وأكد أنه في كثير من الأحيان تكون أسعار البضائع المستعملة أعلى من أسعار البضائع الجديدة في دول أخرى، كما هي الحال بالنسبة للسيارات والموبايلات، وهذا الأمر يضر بالاقتصاد بشكل كبير.

من جهته، أكد نائب رئيس جمعية حماية المستهلك ماهر الأزعط في حديث لـ«الوطن» أن البضائع المستعملة هي بضائع حتماً مجهولة المصدر لكونها لم تتم بين البائع الأول والمشتري الذي سيستهلك المادة، فقد تكون مسروقة أو غير مضمونة من الناحية الفنية، ناهيك عن أنها لا تكون مرفقة بفاتورة أو بيان يوضّح للمواطن سعرها الحقيقي ومصدرها.

وأشار الأزعط إلى ورود الكثير من الشكاوى للجمعية من قبل مواطنين تعرّضوا لحالات غش ونصب من قبل الباعة، لافتاً إلى أنه لا يمكن تطبيق الرقابة على هذه الأسواق، لأن أغلبية البائعين يستخدمون مع المستهلك مصطلح «على بردى» أي إن البضاعة التي تباع لا ترد، إضافة إلى أن عملية البيع تمت بالرضا بين الطرفين.

وتابع: «ويجب التركيز على أن التوجه نحو شراء البضائع المستعملة لأسباب عديدة يؤدي بطبيعة الحال إلى كساد البضائع الجديدة وعدم إيجاد سوق لها، وهذه الحالة تضر بالاقتصاد بشكل كبير».